العدد (2026) السنة الثامنة - الجمعة (26) كانون الثاني 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

التجارة العراقية تضع آلية جديدة لتوفير مفردات البطاقة التموينية

بغداد/ (آكانيوز)

أعلن وكيل وزارة التجارة العراقية أمس الخميس عن وضع آلية جديدة لمعالجة أزمة توزيع مفردات البطاقة التموينية خاصة فيما يتعلق بموضوع تسهيل عمليات التعاقد بينها وبين الشركات المستوردة .

وقال وليد الحلو لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) اليوم إن " وزارة التجارة العراقية ستعمل على تسهيل عملية التعاقد مع الشركات والتجار الموردين للمواد الغذائية بهدف تسريع عملية توزيع مفردات البطاقة التموينية خلال الفترات الزمنية المحددة ".

وأضاف الحلو أن " مجلس رئاسة الوزراء وافق على منح الوزارة صلاحيات كاملة للتعاقد مع الشركات والتجار خلال المرحلة المقبلة بهدف توفير منتجات غذائية ذات مناشئ ونوعية جيدة ".

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في بيان رسمي لها أمس أن رئيس الوزراء نوري المالكي وجه أثناء لقائه الكادر المتقدم في وزارة التجارة بضرورة تسهيل عملية التعاقد عبر قنوات قانونية وفنية ورفع العقبات التي تعيق إيصال مفردات البطاقة التموينية للمواطنين .

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن أن ملف البطاقة التموينية سيتحول إداريا بشكل كامل من وزارة التجارة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مطلع عام ٢٠١٤، مبينة أن الملف أثقل العراق اقتصاديا وأربك آلية إبرام الاتفاقيات الدولية.

وتابع الحلو أن " الوزارة ستعتمد على نظام السلة الغذائية الذي يتوجب فيه الإسراع بتجهيز المواد الغذائية في البطاقة التموينية على وفق الشروط والضوابط التي تمنع حالات الفساد الإداري والمالي " .

وأعلنت وزارة التجارة العراقية في وقت سابق عن إعداد دراسة شاملة لوضع أولوية للمناطق الفقيرة في توزيع الحصة التموينية، موضحة أن قلة التخصيصات المالية هي التي تقف وراء تعثر تسليم مفردات البطاقة التموينية للمواطن .

وتأخرت وزارة التجارة في تسليم مفردات البطاقة التموينية في السنة الماضية في اغلب المحافظات لأسباب تصفها بـ"الفنية" .

وقطعت الحكومة العراقية في وقت سابق مفردات البطالة التموينية عن كبار الموظفين وأصحاب الدخول المالية الكبيرة بهدف توفير الأموال المطلوبة لتجهيز المواطنين بحصة كافية.

يذكر أن التخصيصات المالية للبطاقة التموينية في موازنة العام ٢٠١٠ بلغت ٣ تريليونات و ٥٠٠ مليار دينار نحو (٢،٩ مليار دولار.(

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في وقت سابق عن تقليص مفردات البطاقة التموينية إلى أربع مفردات وهي الطحين، والسكر، والزيت والرز، الأمر الذي حذر منه خبراء اقتصاديون وأكدوا انه سيزيد المشاكل الاقتصادية في البلاد تعقيدا وتشابكاً.

وفي ١٧تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ذكرت وزارة التجارة ،أنها ستنفذ خطة جديدة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية تعتمد على مستوى دخل المواطن العراقي.

نائب عراقي يتهم الحكومة بعدم الجدية في حل أزمة الكهرباء خلال الموسم المقبل

بغداد/ آكانيوز

أتهم عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية الحكومة الاتحادية بعدم الجدية في حل أزمة الكهرباء خلال الموسم المقبل ، مشيرا إلى أن العراق صرف أموالا طائلة على مشاريع توليد الطاقة الكهربائية .

وقال جمال البطيخ لوكالة كردستان للإنباء (آكانيوز) إن " الحكومة صرفت أموالا طائلة لحل ملف الكهرباء غير أن الواقع لم ينعكس عليه شيء بسبب الفساد الإداري والمالي وتهاون الحكومة في محاسبة المقصرين وعدم جديتها في احترام الوقت لتوفير الكهرباء المطلوبة لسد احتياجات العراقيين من الطاقة " .

وأضاف البطيخ أن " حل أزمة الكهرباء يكمن في إناطة هذا الملف إلى مجالس المحافظات وعدم الاعتماد على التوزيع المركزي الذي يضر عددا من المحافظات وينفع محافظات أخرى من خلال منحها ساعات تشغيل أكثر".

ويقدر الطلب على الطاقة الكهربائية بنحو ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة في كثير من الأحوال ٥٠ درجة مئوية، بينما يخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

وتابع البطيخ أن " الحكومة العراقية لن تستطيع خلال الموسم المقبل حل أزمة الكهرباء كونها لا تملك خطة واضحة عن دعم المشاريع اللوجستية الأمر الذي ثبت واضحاً خلال السنوات الثماني الماضية ".

ويحاول العراق بشكل عام إدراك نقص الكهرباء الحاد لديه بعد أن تعرضت المحطات وشبكات النقل إلى أضرار كبيرة عند اجتياح العراق العام ٢٠٠٣، أعقبها أعمال تخريب من قبل الجماعات المسلحة، فيما تبلغ طاقة العراق المتاحة نحو ٩ آلاف ميغاواط بينما تبلغ الطاقة القائمة من ١١ ألفا إلى ١٢ ألف ميغاواط.

وأشار البطيخ إلى أن" مجلس النواب سيكون له موقف حازم تجاه تأخر مشاريع توفير الطاقة خاصة وأنها لم تلب بعد احتياجات العراق التقريبية من الطاقة الكهربائية خلال السنوات المقبلة لكثرة الفساد الذي انتشر في مشاريع الكهرباء والتلكؤ في وضع خطة واضحة ".

ووصلت الطاقة كهربائية التي أنتجتها وزارة الكهرباء منذ نيسان/ ابريل عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٣٦١٧٩ ميغاواطا فيما كانت حاجة العراق الفعلية تتطلب توفير ٥٨٨١٥ ميغاواطا.

وعرضت وزارة الكهرباء في الشهر الفائت بناء أربع محطات كهربائية غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص الأولى لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات القليلة المقبلة بحضور ٤٠ شركة محلية وعربية وعالمية.

ووقع العراق في عام ٢٠٠٨ عقدا مع شركتي جنرال إلكتريك الأميركية وشركة سيمنس الألمانية لتجهيزه بـ٧٢وحدة توليدية.

إيران تعتزم إنشاء سوق حرة قرب البصرة وهيئة الاستثمار تدعو لدراسة عميقة للمشروعات

السومرية نيوز/ البصرة

كشفت القنصلية الإيرانية في محافظة البصرة، الأربعاء، عن رغبة الحكومة الإيرانية لإنشاء سوق حرة كبيرة في منطقة حدودية قريبة من المحافظة، فيما دعت هيئة الاستثمار الحكومة العراقية إلى دراسة عميقة لهذا النوع من المشاريع للتأكد من عدم اقتصار منافعها الاقتصادية على طرف واحد.

وقال القنصل الإيراني في البصرة محمد رضا نصير باغبان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الحكومة الإيرانية أعربت مؤخراً للحكومة العراقية عن رغبتها بإنشاء سوق حرة كبيرة في منطقة إيرانية حدودية قريبة من البصرة"، معتبرا أن إنشاء السوق "يسهل للتجار والمواطنين من الجانبين ارتيادها دون تأشيرات سفر".

وأضاف باغبان أن "الحكومة الإيرانية اقترحت على نظيرتها العراقية أن تكون السوق بجوار منفذ الشلامجة الحدودي أو قرب ميناء أرفند كَنر الإيراني على شط العرب"، لافتاً إلى أن "السوق سيسهم بتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين وتوفر فرص عمل لإيرانيين وعراقيين من سكنة المناطق الحدودية".

وأشار القنصل الإيراني إلى أن "الحكومة العراقية لديها أسئلة حول المشروع، ونحن بصدد الإجابة عليها حتى تصدر الموافقة على إقامتها لكي نباشر بإنشاء السوق".

وكان التبادل التجاري بين العراق وإيران مر، خلال العقود الماضية، بمراحل متباينة تراوحت بين التأزم والتعاون، حيث كان في سبعينيات القرن الماضي لا يتعدى تصدير بضائع معينة كالتمور وبعض المنتجات الأخرى، فيما توقف التبادل التجاري بعد عام ١٩٨٠ نتيجة الحرب بين البلدين، ليعود في منتصف التسعينيات، حين عقد الجانبان اتفاقيات ثنائية بموجب مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء، وتطورت هذه العلاقة بشكل كبير بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣، إذ تشير وزارة التجارة العراقية إلى أن حجم التبادل التجاري مع إيران بلغ في العام الماضي أربعة مليارات دولار، فيما تطمح إيران إلى تصعيد عمليات تصدير منتجاتها إلى العراق لمستوى ١٠ مليارات دولار سنوياً.

من جهته، ذكر رئيس هيئة الاستثمار في محافظة البصرة حيدر علي فاضل في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "رغبة بعض دول الجوار بإنشاء مناطق مشتركة للتبادل التجاري أو أسواق حدودية حرة تعد مبادرة اقتصادية جيدة لكنها بحاجة إلى دراسة عميقة من قبل الحكومة لضمان عدم استفادة طرف واحد من تلك المشاريع".

وأكد فاضل أن "الهيئة تشجع على إقامة مشاريع استثمارية من هذا النوع في المناطق الحدودية العراقية"، مبينا أنها " منحت في العام الماضي رخصة لشركة عراقية لتنفيذ مشروع بكلفة ١٦ مليون دولار يقضي بإنشاء منطقة للتبادل التجاري قرب منفذ الشلامجة الحدودي مع إيران".

وأشار رئيس هيئة استثمار البصرة إلى أن "الشركة باشرت بإنشاء مخازن وساحات ومرافق خدمية في موقع المشروع"، كاشفاً عن وجود "مشروع آخر مماثل قيد التنفيذ قرب منفذ صفوان بين محافظة البصرة ودولة الكويت".

وأعتبر فاضل أن "تجربة إنشاء مناطق للتبادل التجاري من قبل القطاع الخاص نجحت في البصرة لكن المنطقة التجارية الحرة في خور الزبير والتابعة لوزارة المالية لم تنجح بعد في عملها لبعدها عن ميناء خور الزبير"، مؤكداً أن "تعدد المنافذ الحدودية في البصرة يوفر بيئة ملائمة لإنشاء الأسواق الحرة ومناطق التبادل التجاري".

يذكر أن محافظة البصرة، يقع فيها منفذ صفوان الحدودي القريب من مركز ناحية صفوان، نحو ٦٠ كم غرب مدينة البصرة، وهو المنفذ الحدودي البري الوحيد بين العراق والكويت، وتحتوي البصرة أيضاً على منفذ حدودي بري مع إيران يعتبر من أنشط المنافذ الحدودية في العراق، حيث تمر من خلال منفذ الشلامجة يومياً العشرات من شاحنات نقل البضائع إضافة إلى مئات المسافرين.

كما تضم البصرة ستة موانئ تجارية أقدمها ميناء المعقل الذي تم إنشاؤه من قبل القوات البريطانية في عام ١٩١٦، فضلاً عن ميناء الفاو الذي تحول إلى مرفأ صغير مخصص لرسو وإقلاع سفن الصيد، وفي عام ١٩٦٥ تم إنشاء ميناء أم قصر الذي أعلنت وزارة النقل في العام الماضي عن شطره إلى ميناءين أطلقت على الجديد اسم "ميناء خور عبد الله"، بينما شهد عام ١٩٨٩ بناء ميناء خور الزبير الذي تبلغ طاقته الاستيعابية سبعة ملايين و٥٠٠ ألف طن سنوياً ويحتوي على أرصفة صناعية ومخازن للمعادن وسماد اليوريا، وفي عام ١٩٧٦ تم إنشاء ميناء أبو فلوس الذي يعد حالياً من أنشط الموانئ التجارية على الرغم من صغر مساحته وعدم قدرته على استيعاب البواخر الكبيرة حيث تبلغ طاقته الاستيعابية ٧٥٠ ألف طن في السنة.

الموارد المائية تعلن انتهاء أزمة المياه المالحة مع إيران

بغداد / وكالات

أعلن مدير عام دائرة المشاريع في وزارة الموارد المائية الاتحادية، الخميس، عن انتهاء أزمة المياه المالحة بين العراق وإيران، بعد اتفاق الجانبين على إيجاد بدائل لتصريف هذه المياه.

ووصلت نسبة المياه المالحة التي تدفقت من المنازل الإيرانية، في الآونة الأخيرة إلى ٧٠٪ في السدة الحدودية مع الجانب الإيراني.

وقال علي هاشم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "أزمة المياه المالحة بين العراق وإيران قد انتهت"، مبيناً أن "الجانبين اتفقا على إيجاد بدائل لتصريف مياه البزل المالحة الإيرانية عبر الأراضي الإيرانية مباشرة إلى مياه الخليج العربي".

وأضاف هاشم أن "الجانب الإيراني تعهد بعدم تكرار توجيه المياه المالحة نحو الأراضي العراقية، لما تسببه من مضار بيئية وصحية وزراعية، الأمر الذي قد يسبب توتر العلاقة بين البلدين".

وشهدت المناطق القريبة من تلك المبازل نزوحاً شبه جماعي في الآونة الأخيرة، بعد نفوق الكثير من الحيوانات وخاصة الأسماك وموت الأشجار، الأمر الذي تطلب استنفار الجهود كافة في محافظة البصرة.

وتابع هاشم بالقول أن "وزارة الموارد المائية وضعت خطة فنية متكاملة لحل مشكلة مياه المبازل المالحة الموجودة بالقرب من الأراضي العراقية وتخفيف تأثيراتها".

وأشار إلى أن"مياه البزل المالحة بين العراق وإيران، ستجف في فصل الصيف بشكل نهائي، بعد أن توقفت إيران عن توجيه تلك المياه إلى الأراضي العراقية".

وأثيرت في بداية الشهر الماضي، مشكلة المياه المالحة بين العراق وإيران، الأمر الذي دعا إلى تشكيل لجنة حكومية لبحث المشكلة وتوفير معالجات دائمية لها.

ويعاني العراق من موجة جفاف نتيجة لشح الأمطار، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما دجلة والفرات، إذ يحمل العراق تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيبه من المياه نتيجة لإقامتهم مشاريع وسدوداً على النهرين.

وكانت وزارة الموارد المائية قد أكدت في وقت سابق أن العقبة الرئيسة أمام انجاز المشاريع الستراتيجية هي التخصيصات المالية التي لا تتناسب مع الخطط والمشاريع التي تضعها الوزارة.

المالية: قانون التعرفة الجمركية شرعه البرلمان السابق ووزارة التجارة فرضت العمل بإجازة الاستيراد

بغداد / المدى

أعلنت وزارة المالية، الأربعاء، أن قانون التعرفة الجمركية الذي سينفذ في السادس من شهر آذار المقبل شرع في زمن البرلمان السابق، مؤكدة أن دائرة المعارض التابعة لوزارة التجارة هي التي فرضت منذ العام الماضي العمل بإجازة الاستيراد.

وقال وزير المالية رافع العيساوي خلال مؤتمر صحافي عقده اليوم بمقر مجلس الوزراء وحضرته "المدى نيوز"، إن "مجلس النواب السابق شرع قانونا يحمل اسم قانون التعرفة الجمركية الذي يدخل في تفاصيل المواد الداخلة إلى العراق والنسبة المئوية التي تستوفى في الجمارك"، نافيا أن "تكون وزارة المالية قد اتخذت إجراءات جديدة لرفع نسبة استيفاء أجور الكمارك على المصدرين".

وأضاف العيساوي أن "القانون سينفذ في السادس من شهر آذار بعد ٩٠ يوما من نشره في الجريدة الرسمية"، مشيرا إلى أن "وزارة المالية لا تملك صلاحيات إيقاف العمل بالقانون أو تخفيضه أو تمديده".

وحول العمل بإجازة الاستيراد أكد العيساوي أن "دائرة المعارض التابعة لوزارة التجارة فرضت منذ العام الماضي أن تكون عملية دخول البضائع للعراق بإجازة استيراد"، لافتا إلى أن "هذا القرار قديم وتم تنفيذه بالتزامن مع تشكيل الحكومة الحالية".

وكانت الهيئة العامة للجمارك أعلنت، الأربعاء الماضي، تطبيقها لقانون التعرفة الجمركية الجديد رقم ٢٢ لعام ٢٠١٠ بنسبة تصل إلى ٢٠٪، على أن يُعمل به مطلع آذار القادم، مبينة أن العمل بإجازة الاستيراد سيتم تفعيله بدءاً من ١٦ من شهر شباط المقبل بعدما توقف العمل بها خلال الفترة السابقة.

يذكر أن مجلس النواب السابق اقر قانون التعرفة الجمركية في وقت سابق من العام الماضي، وكانت ابرز مبررات إصدار هذا القانون بحسب بيان لمجلس الوزراء هو وضع تعرفة تتماشى مع إصلاح الاقتصاد العراقي والتعديلات الكثيرة التي طرأت على القانون، وينص القانون على فرض رسم جمركي على البضائع المستوردة غير الواردة في جدول تعرفة الرسوم الجمركية بنسبة لا تزيد على (٢٠٪) من قيمتها، مؤكدا أن العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية تعفى من الرسوم الجمركية، كما راعى القانون في تطبيق أحكامه التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.

حركة السوق

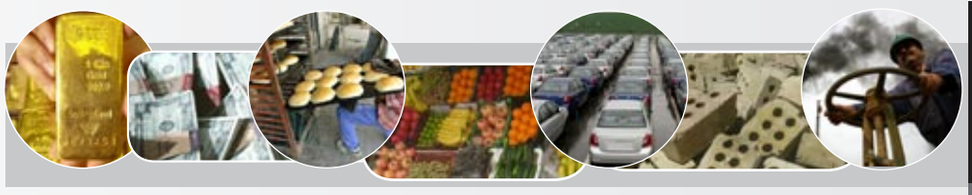

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٥٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٨٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٨٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٢٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٢٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٧٠٠٠
فضة	٢٠٠٠		

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٩٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢١٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٧٥٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٠٠,٠٠٠
بورك	١ طن	١٨٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٢٥٠
كاشي سيراميك	١م٢	١٢,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	٧٥٠
ليمون مستورد	١٢٥٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	١٥٠٠	شجر	٥٠٠
تفاح احمر	١٢٥٠	بصل بانواعه	٥٠٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	رقي	٤٠٠
كوجة محلية	١٥٠٠	بطيخ	٦٠٠
مشمش	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
آلو محلي	٢٢٥٠	فروالة مستورد	٢٥٠٠
آلو مستورد	٢٠٠٠	كرز مستورد	٢٢٥٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
لالنكي	٢٠٠٠	فاصوليا	١٥٠٠
لوبيا	٢٠٠٠	باميا	٢٥٠٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٥,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٢,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٠,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٧,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٤,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٢٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٧٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٢٥٠
بيض	٣٠ بيضة	٤٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	١٠٠٠

اسعار السيارات بالـ(دولار)

نوع السيارة	السعر
لاندكروزر ٢٠١٠	٥٣,٠٠٠
نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٦,٠٠٠
نيسان باترول ٢٠١٠	٤٠,٠٠٠
هيونداي سبورت ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠
هيونداي سنتافيا ٢٠١٠	٢٩,٠٠٠
كيا سبورتج ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
كيا سبورتج ٢٠٠٩	١٨,٠٠٠
تويوتا سوبر صالون ٢٠١٠	٣٣,٠٠٠
تويوتا صالون كارينا ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
رينو فرنسي ٢٠٠٩	٢٠,٠٠٠
شيري صالون صيني ٢٠٠٩	١١,٠٠٠
فوتون صيني ١١ راكب ٢٠٠٩	١٤,٠٠٠
سمند ايراني صالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠
روا ايران صالون ٢٠٠٩	٩٠٠٠
نيسان التيما ٢٠١٠	٣١٠٠٠

اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار)

النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٥٠٠
لؤلؤ	١٠٠ غم	١٣٠٠
مرجان	١٠٠ غم	٧٥
زمرد كولومبي	١٠٠ غم	٣٥
زمرد هندي	١٠٠ غم	٢٣
ياقوت احمر	١٠٠غم	٢١
عقيق سليمان	١٠٠ غم	١٨
سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
كهرب الماني	١٠٠ غم	٣٠
كهرب روسي	١٠٠ غم	٢٥
كهرب بولوني	١٠٠ غم	٢٠
شذر	١٠٠ غم	١٨
فيروز	١٠٠ غم	١٣
عقيق	١٠ غم	١٢